

وزارة النقل.. أربعة ملفات «مشبوهة» تتفجر في وجه الرياح

«إيفريس» استفادت من خط بحري خارج دقاتر التحملات ومسؤول مديرية الملاحة في قفص الاتهام

صحيفة الناس

في تطور مثير للفت الاحتلالات في مديرية الملاحة التجارية، الذي أحاله عبد العزيز الرياح، وزير التجهيز والنقل، على القضاء، دعا أرباب بواخر النقل البحري المضمون تحت لواء الجمعية المغربية للوكالات والشركات البحرية، إلى اجتماع عاجل لترقب أن يعلن فيه عن ملفات «ساحنة»، وعلمت «صحيفة الناس» أن مهنيين بالجمعية المذكورة يعتبرون نفس «قنبلة» من العيار الثقيل، وأقابت مطالبه عزيز الرياح بفتح تحقيق نزيه في أربعة ملفات وصفها بـ«المشبوهة»، كان من ورائها المسؤول القابل في الملاحة التجارية.

واستغرب أعضاء الجمعية الطريقة

التي تعاملت بها الوزارة مع قضايا سابقة في بلاغات رسمية صدرت بخصوص هذه الملفات دون أن يقوم وزير التجهيز والنقل واللوجستيك بإي تحرك للتأكد من صحة المعلومات التي أبلت بها الجمعية.. ويتعلق الأمر بالترخيص لشركة «إيفريس» بخط جديد بين الميناء المتوسطي والجزيرة الخضراء خارج دقاتر التحملات التي جرى الإعلان عنها في «نساء بلبل الاهتمام» بحجة أن ذلك لم يعد ترخيص إسبانيا لهذه الشركة في إطار «الكوتا» المعتمدة في تنظيم النقل البحري بين البلدين.

تلمة ص. 2



أربعة ملفات «مشبوهة» تتفجر في وجه الرياح

تتمة ص 1

عن باخرة «هاي إنرجي» في ميناء فالنسيا وتعرض أزيد من خمسين أسرة للتشريد. ويتعلق الملف الرابع بعملية «الإحياء» غير المفهومة للجمعية الشريفة لأرباب البواخر المغربية، التي كانت في وضعية جمود تام دامت سنوات، إذ تساءلت مصادرها عن تزامن ذلك مع قرب الإعلان عن الشركات التي ستفوز برخصة عشر سنوات لاستغلال الخط البحري الرابط بين الميناء المتوسطي وميناء الجزيرة الخضراء، وتسأول المهنيون: هل كان المقصود هو إيجاد ضغط وسند مدنيان لفائدة شركة «إيفريس» لمساعدة مسؤول الملاحة البحرية في مهمته لتقديم خدمات أخرى «جليلة» لها بعد أن منحها سابقا رخصة من ذهب خارج أي إطار قانوني؟

تعرض فيها هذا الوفد لتسمم إثر تقديم طاقم الباخرة وجبات غير صحية للوفد الوزاري، ما اضطر سبارة الإسعاف وطاقما طبيا إلى ملازمة الفندق الذي يؤوي أفراد الوفد الوزاري وتقديم الإسعافات الضرورية لهم. أما الملف الثالث فيتعلق بالعلاقة «الغامضة» التي كانت تربط هذا المسؤول في شركة جديدة دخلت غمار المنافسة في تداء «بذل الاهتمام» للفوز برخصة استغلال الخط البحري ما بين الميناء المتوسطي والجزيرة الخضراء، وهي ليست إلا النسخة الجديدة للشركة الوهمية «إكواتوريال»، التي رفع مستثمر غيني -قريب للرئيس الغيني- دعوى قضائية ضدها بتهمة النصب والاحتيال وتبيد مبلغ يقدر بـ5.8 ملايين أورو، والتخلي

واعتبر المهنيون أن هذا المبرر غير صحيح، لأن الجميع يعلمون، خاصة مهنيي القطاع- أن إسبانيا لا تمنح أي رخصة للنقل البحري الدولي وأن التوازن بين الشركات المغربية والأجنبية العاملة في النقل البحري قد اختل بالكامل لفائدة الشركات الأجنبية، لاسيما بعد دخول شركة «كوماناف» مرحلة التسوية القضائية وبعد الصعوبات المالية الكبيرة التي واجهتها شركة «MTC». كما أشار المهنيون إلى الامتيازات «المشبوهة» التي منحت للشركة ذاتها بمنحها «شرف» استضافة الوفد الوزاري والمدعو إلى ملتقى «يوم البحر» في رحلة بحرية من «رأس سبارطيل» إلى الميناء المتوسطي، وهي الرحلة التي